

**البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد**

م.م. عهد جبار عبيدة / جامعة بغداد / كلية التربية للبنات / قسم الخدمة الاجتماعية

**المخلص**

تعد البطالة من اخطر المشكلات التي يواجهها مجتمعنا في الوقت الحاضر و في المستقبل القريب لكونها تشكل هدرا لعنصر العامل البشرى ولاسيما فئة الشباب القادرة على العمل والعطاء ، مما يترتب على ذلك من آثار سلبية تنبئ بمخاطر اقتصادية و اجتماعية وخيمة ،وفي نفس الوقت وكما سيأتي في ما سنذكره لاحقا في بحثنا هذا لما للبطالة من قدرة تساعد على تهيئة بيئة خصبة لنمو الجريمة وأعمال العنف والتي هي ما تكون في الغالب سببا رئيسيا في انخفاض مستوى معيشة الغالبية العظمى من المواطنين وفي تزايد أعداد ممن يقعون تحت خط الفقر، فالبطالة مشكلة اقتصادية، كما هي مشكلة نفسية، واجتماعية، وأمنية، وسياسية .

وفي ضوء هذه التصورات ، فان الضرورة تقتضي أقرار حدود استراتيجيات القضاء على البطالة . والرد هنا يمتد إلى معالجة المسببات الحقيقية للبطالة المتمثلة ، بالفساد الإداري والمالي ، وعدم التوافق بين النظام التعليمي وسوق العمل ومحدودية القطاع الخاص ، وتباطؤ الأعمار والتدهور الأمني . لتمكين رأس المال البشري من أداء دوره الفاعل في عمليات البناء والإنتاج .

أن للبحوث والدراسات دور كبير في تعدد الخيارات والحلول لدى المختصين في الجهاز التنفيذي والتشريعي للدولة من اجل اختصار الوقت والطريق لما توفره هذه الدراسات والبحوث النظرية منها والتطبيقية من قاعدة بيانات قد تكون ملاسمة وقريبة إلى ارض الواقع ما يعطيها من مرونة وسهولة أكثر في وضع الإستراتيجيات والحلول الآتية والمستقبلية للقضاء على البطالة ومعالجة مسبباتها أو الحد منها وتقليصها .

## المبحث الأول

## الإطار المنهجي للبحث

## أولاً : مشكلة البحث

أصبح من الواضح جدا لدى الجميع أن قياس التنمية ونجاح السياسات الاقتصادية المتخذة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية يعتمد وبشكل كبير على ارتفاع نسب مؤشرات البطالة وانخفاضها . أن البطالة ودراسة وتحليل أسبابها تدخل في صميم عمل الباحث الاجتماعي لأنه هو الرافد الأساسي والمهم والأكثر اعتمادا من قبل الجهات التنفيذية التي تقع على عاتقها تحويل النظري من البحوث إلى عمل تطبيقي حقيقي على ارض الواقع .

## ثانيا : أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث في كونه يتناول بالدراسة والتحليل ظاهرة البطالة وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة ، ولاشك في أن عدم تداركها ومعالجتها بشكل مدروس ومبني على أسس صحيحة ورضينة يعد أمرا محفوفا بالمخاطر .سواء على الفرد أو على المجتمع .

## ثالثا : أهداف البحث

- ١- رفد الجهات ذات العلاقة بتوجهات ومقترحات علمية من شأنها أن تسهم في إيجاد فرص عمل متساوية لجميع فئات وطبقات المجتمع حسب الاستحقاق العلمي أو ما دون .
- ١- الوقوف على أهم الأسباب التي تقف وراء تفاقم ظاهرة البطالة .
- ٢- التعرف على الآثار المترتبة على تفشي ظاهرة البطالة .

## رابعا: منهجية البحث

اقتضى البحث الرأى اعتماد عدد من الوسائل والطرائق العلمية لغرض الحصول على المعلومات والبيانات منها منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة نظرا لصعوبة القيام بعملية المسح الشامل والمنهج الوصفي لتفسير المتغيرات والعلاقات في هذه الدراسة ، واعتمدت الدراسة في تحديدها للعينة الإحصائية على اختيار عدد من العاطلين عن العمل في مركز التشغيل في منطقة الزعفرانية والبالغ عددهم (٥٠) عاطل .

## خامسا : حدود البحث

- ١- الحدود العلمية : اقتصر البحث على دراسة مفهوم البطالة وأنواعها ، والأسباب التي تقف وراءها والآثار المترتبة عليها ، والبطالة بين العمل النظري والعمل التطبيقي ، والجانب الآخر من البحث يتعلق بالدراسة الميدانية وتحليل البيانات والتوصيات والمقترحات .
- ٢- الحدود المكانية : مركز التشغيل في منطقة الزعفرانية في مدينة بغداد .

## المبحث الثاني

## مفهوم البطالة وأنواعها

أولاً : مفهوم البطالة

يعد تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية أمراً ضرورياً في البحث العلمي بصورة عامة والدراسات والبحوث الاجتماعية بصورة خاصة ، وكلما اتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح سهل على القارئ الذي يتابع الحدث إدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها دون أن يختلفوا في ما يقول . وقد اختلفت وجهات نظر الباحثين والمختصين حول تحديد مفهوم البطالة لكونه يمتاز بتعدد أوجهه وتداخل متغيراته ، ولعل أكثر المفاهيم تداولاً هي :

- تعطل جانباً من قوة العمل اقتصادياً تعطلاً اضطرارياً ، رغم القدرة والرغبة في العمل والانتاج (١).
- أن يكون الفرد في سن العمل ، وقادراً عليه جسمياً وعقلياً ، وراغباً في أدائه ، وبيحث عنه ولا يجده ، على الرغم من احتياجه إلى الأجر الذي يتقاضاه إذا ما توفرت له فرصة عمل . (٢)
- الموظفون الذين فقدوا وظائفهم ، لكنهم يبحثون عن عمل أو ينتظرون أن يعودوا إلى الوظيفة . (٣)
- وتعرف منظمة العمل الدولية في الميدان الاقتصادي البطالة بأنها تشمل ( كل من قادر على العمل ، وراغب فيه ، ويقبله عند الأجر السائد ، ولكن دون جدوى . (٤)
- وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له ، وراغبين فيه وباحثين عنه ، وموافقين على العمل بالأجر السائد ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة نتيجة للقيود التي تعرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع . (٥)

أن الحقيقة التي لا يمكن الاختلاف عليها هي، أن ظاهرة البطالة تمثل شكلاً من أشكال الهدر في الموارد البشرية ، فالثروة الحقيقية لأي مجتمع تتمثل في استثمار الموارد والإمكانات البشرية سواء بالتعليم أو الصحة أو تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي وهذا لا يأتي بمجرد القول إلا من خلال توفير فرص عمل كافية قادرة على خلق نوع من الرفاه والانسجام الاجتماعي يمكن أن تبشر بمستقبل نقي وجديد من الأجيال القادرة على النهوض بالواقع الذي خلفته الأجيال التي سبقتها من الكسل والترهل وعدم احترام الوقت لكي تعمل على مواكبة التطور الحاصل في كافة مجالات الحياة من تكنولوجيا واقتصاد وسياسة وأمن.

ثانيا : أنواع البطالة

تأخذ البطالة إشكالا متعددة طبقا لمسبباتها ، فلو كانت البطالة من نوع واحد لسهلت عملية معالجتها ، ويمكن التمييز بين الأنواع الرئيسة للبطالة التي من أهمها ( البطالة الاحتكاكية ، البطالة الهيكلية ، البطالة الدورية ، البطالة القسرية ، البطالة المقنعة ، البطالة الموسمية ، البطالة الاختيارية ) وسنقف عند هذه الأنواع كي نفهم طبيعتها ومن ثم نبين أثارها على الفرد والمجتمع .

١- البطالة الاحتكاكية : وتتولد نتيجة صعوبة انتقال العمال بين المشاريع الإنتاجية المختلفة وتنشا نتيجة جهل العمال بفرص العمل المتوفرة لهم في مناطق أخرى أو نتيجة الانتقال من محل سكنهم الاعتيادي إلى محل توافر الأعمال في أماكن أخرى وقد تتولد نتيجة عدم معرفة العمال العاطلين المستغنى عنهم للمهارة أو الخبرة المطلوبة في الأعمال الأخرى وسبب هذه البطالة يرجع إلى عاملين هما :

الأول التغير الكبير في الهيكل الصناعي للقطر كضمور بعض الصناعات أو اختفائها أو نشوء بعض الصناعات الأخرى أو توسعها نتيجة التقدم الفني في الإنتاج أو إحلال الإله محل العامل وفي كلتا الحالتين يستغنى عن بعض العمال فتتولد البطالة . ( ٦ )

٢- البطالة الهيكلية : وتنشا نتيجة التغيرات في هيكل وفنية الإنتاج وما يؤدي إلى إحلال الآلات الحديثة محل الآلات القديمة ( ٧ )

معنى ذلك أن البطالة الهيكلية هي تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق

بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المعطلين والراغبين في العمل والباحثين عنه . ( ٨ )

٣- البطالة الدورية : هي بطالة إجبارية ترتبط بتقلبات النشاط الاقتصادي ، تحدث حينما تنقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل فإذا ما دخل الاقتصاد إلى دائرة الانكماش قد تتوقف بعض المشاريع كليا أو جزئيا مما يؤدي إلى تسريح عدد من القوى العاملة . ( ٩ )

٤- البطالة القسرية : يظهر هذا النوع من البطالة في حالة عجز النظام الاقتصادي عن خلق فرص عمل كافية لامتناس قوة العمل الفعالة والمتزايدة ، أي بقاء نسبة من العمال من دون عمل . ( ١٠ )

٥- البطالة المقنعة : وهي البطالة التي تشير إلى العمال الذين يعملون بدوام كامل في أنشطة لا تلتزم عملا بدوام كاملا فهي بالتالي تمثل استخداما منقوصا للقوى العاملة ونصاحبها إنتاجية منخفضة ومعنويات منخفضة وأجور ومرتببات منخفضة . ( ١١ )

٦- البطالة الموسمية : يحدث هذا النوع من البطالة في وقت معين من السنة أو في موسم معين ، ويتجلى حدوث هذا النوع من البطالة في نشاطات اقتصادية معينة كما يلاحظ ذلك مثلا في قطاعات البناء والتشييد حيث يقل النشاط النسبي لهذا القطاع في فصل الشتاء خاصة عند سقوط

الأمطار الغزيرة أو عند الانخفاض الشديد في درجة الحرارة في فصل الصيف ولاسيما في الفترة التي تشتد فيها الحرارة بحيث يمثل التعرض لها ساعات طويلة خطورة على العاملين . ( ١٢ )

٧- البطالة الاختيارية : تشير البطالة الاختيارية إلى الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته و ذلك عن طريق تقديم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به. إما لعزوفه عن العمل أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى و ظروف عمل أحسن، إلى غير ذلك من الأسباب، في كل هذه الحالات قرار التعطل اختياري (١٣) .

## المبحث الثالث

## أسباب البطالة

١- عدم التوافق بين النظام التعليمي وسوق العمل : أن احد الأهداف الرئيسية للتعليم هو تمكين الناس للحصول على عمل يتفق

مع ما يحمله الشخص من مؤهلات علمية ، فالعمالة هي ترجمة لعملية التعليم والتي يمكن من خلالها الحصول على النمو والتوزيع العادل لثماره بغية مواجهة الفقر والبطالة ، لكن عندما تنقطع العلاقة بين العمالة والتعليم يتم هدر الموارد وتبديد العوائد ويزداد الأمر سوءا لجمود مؤسسات التعليم وقلة الاستثمارات وعدم تلبية متطلبات السوق بنوعية العمالة المطلوب (١٤) .

٢- الاختلالات الهيكلية المتأصلة في الاقتصاد العراقي : الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي واضحة من خلال هيمنة قطاع النفط على مجمل القطاعات السلعية الأخرى ، التي أدت إلى أن يكون الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا يعتمد على استخراج وتصدير سلعة طبيعية إستراتيجية واحدة ( النفط ) التي تتعرض باستمرار إلى تقلبات أسواق النفط العالمية في سنوات متلاحقة ، خاصة الانهيار الكبير للأسعار في مطلع العام ١٩٨٦ ، وما تركه من أثار سلبية في الاقتصاد ، ثم فرض العقوبات الاقتصادية على العراق بعد احتلاله للكويت ، وترك هذا التدهور إثارة الضارة في الاقتصاد والمجتمع . وتعمق الركود الاقتصادي ، ولم يعد القطاع العام مؤهلا لاستيعاب قوة العمل الجديدة ، خاصة من الخريجين الجدد ، وتآكلت القوة الشرائية ( الرواتب والأجور ) أمام التضخم المفرط الذي وصل إلى أرقام رباعية (١٥).

٣- إلغاء سياسة التعيين المركزي للخريجين ، لقد كان العراق يعتمد على سياسة التعيين المركزي ، لخريجي الجامعات والمعاهد للمدة من ( ١٩٧٥ - ١٩٩٠ ) وقد أدى ذلك إلى ظهور مشكلة البطالة المقنعة ، ولكن الدولة اضطرت إلى التخلي عن هذه السياسة بعد إن تفاقمت أزمتها الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للحروب التي خاضها العراق وتفاقم المديونية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي لمعظم القطاعات ، أن التوقف عن تعيين الخريجين أدى إلى بروز بطالة المتعلمين بدلا من بطالة الأميين ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول (١) التوزيع النسبي للعاطلين حسب المستوى التعليمي للسنوات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨

المستوى العلمي	ابتدائية	متوسطة	إعدادية	دبلوم	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	السنة
	٥٥,١٠	١٣,٤٨	٨,٠٩	٩,٦٣	١٢,٤٥	٠,٢٩	-	-	٢٠٠٣
	٥٤,٦٠	١٥,٧٨	٦,٩٣	١٠,٦٩	١١,٥١	٠,١٢	٠,٢٩	٠,٠٢	٢٠٠٤
	٥٢,٨٩	١٥,٤٥	٧,٠٩	١١,٩٠	١٢,٤٠	٠,٠٨	٠,٢٨	٠,٠١	٢٠٠٥
	١٨,٣٠	١٨,١٩	١٧,١٥	١٥,٤٥	١٩,٦٩	٦,٦٦	٤,٨٠	٠,٠٠	٢٠٠٦
	١٢,٢٠	١٠,٤٠	١٢,٢	١٣,٤	١٤,٣٠	٦,٥٠	٣,٧٠	٠,٠٠	٢٠٠٨

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٤-٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٨ .

٤- أدت العمليات التي خاضتها دول الحلفاء بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية ، بهدف تغيير نظام الحكم في العراق عام ٢٠٠٣ إلى زعزعة الوضع الأمني والسياسي والاجتماعي وقد تزايدت عمليات النهب والسلب والتخريب للأموال العامة والخاصة والقتل والتفجير ، وبالرغم من كل الجهود التي بذلت لفرض الأمن والنظام وخلق المناخ الاستثماري لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية المهاجرة لإعادة بناء وأعمار البنية التحتية للاقتصاد العراقي إلا أن هذه الجهود لم تكفل بالنجاح بسبب وجود حاضنات للإرهاب والفساد الإداري والمالي التي إعاقة عمليات البناء والإصلاح (١٦) .

٥- عدم تحديث وتطوير أساليب وطرق العمل ، وعدم التوسع في أماكن الإنتاج أو تنفيذ مشروعات جديدة . (١٧)

٦- الفساد الإداري والمالي : استشرت حالة الفساد الإداري بشكل واضح بعد عام ٢٠٠٣ حتى حل العراق ثالثاً بعد مانيمار والصومال في الترتيب العالمي لتقرير منظمة الشفافية العالمية للعام ٢٠٠٧ في الفساد الإداري ، ويؤثر الفساد الإداري في اتساع فجوة البطالة من خلال الآتي :

- التعيين ليس على أساس الكفاءة والشهادات الدراسية ، وإنما على أساس المحسوبية والولاءات والمحاصصة في جميع الوزارات مما يجعل المستحقين فعلاً للعمل في المنصب والوظيفة بعيدين عنها .

- تعطيل البرامج الاستثمارية من خلال فساد بعض القائمين عليها وفساد المقاولين وتشغيل الأحداث بدلا من الشباب العاطلين عن العمل نتيجة للأجور المتدنية للأحداث (١٨) .

٧- النمو السكاني : يتميز العراق بارتفاع معدلات النمو السكاني حيث تراوح المعدل بين ٣% إلى ٤,٣% للأعوام ١٩٧٧- ٢٠٠٩ وهو أعلى من المعدل العالمي الذي يتراوح بين ١% إلى ١,٨% . ويعود هذا الارتفاع إلى تزايد معدل الخصوبة الذي يصل في بعض السنوات إلى ٤,٣% وقد أدى ذلك إلى مضاعفة سكان العراق بمقدار ٣,٧ مرة خلال المدة المذكورة ، أن هذه الزيادة تؤثر في الهرم السكاني وتؤدي إلى وجود قاعدة شبابية تعكس الضغط على سوق العمل . (١٩) ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي .

جدول ( ٢ ) التوزيع النسبي للسكان في مجموعة عمرية معينة مختارة %

السنة	مجموع السكان بالآلاف	اقل من ١٥ سنة	١٥ - ٦٥ سنة	أكثر من ٦٥ سنة
١٩٧٧	١٢٠٠٠	٤٤,٧	٥١,٥	٣,٨
١٩٨٧	١٦٣٥٥	٤٥,٢	٥١,١	٣,٧
١٩٩٧	٢٢٠٤٦	٤٤,٨	٥١,٦	٣,٦
٢٠٠٣	٢٦٣٤٠	٤٣,٥	٥٤,٤	٢,١
٢٠٠٥	٢٧٩٦٣	٤٣,٢	٥٤,٧	٢,٨
٢٠٠٨	٣١٨٩٥	٣٨,٦	٥٨,٢	٣,٢
٢٠٠٩	٣٢١٠٥	٤٣,١	٥٤,١	٢,٨

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية للسنوات أعلاه .

٨- ضالة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وانحسار دورة في النشاطات الوسيطة والتجارية ، واعتماده على ما تقدمه الدولة من عون في مجال الإعفاءات الضريبية والكمركية ، وفي مجال تزويده بمختلف مصادر الطاقة ، كما ان هذا القطاع يعتمد على الاقتراض في تمويل مشاريعه ، دون أن تكون هناك سياسة لاستثمار المدخرات الفردية للمواطنين ، وغالبا ما يحتفظ بجزء كبير من فائدة المالية خارج البلد ، وقد أدى ذلك إلى ضعف قدراته التنافسية ومحدودية دورة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي(٢٠) .

٩- تفاقم أزمة المديونية الخارجية ، ودفع التعويضات غير المبررة في كثير من الأحيان ، أوقعت العراق في شرك المديونية الخارجية واستنزفت الكثير من احتياطياته من العملات الأجنبية البالغة (٣٥) مليار دولار ، كما أن ديون العراق

الخارجية قدرت بأكثر من (١٢٥) مليار دولار والتعويضات بأكثر من (٣٠٠) مليار دولار ، وقد أسهمت المديونية الخارجية ودفع التعويضات بتباطؤ الجهود الإنمائية في مختلف الأنشطة الاقتصادية وازعفت قدرة الاقتصاد العراقي من تحقيق معدلات نمو مرتفعة مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة . (٢١)



## المبحث الرابع اثار البطالة

أولاً : الآثار الاجتماعية

تعد البطالة من الأمراض الخطيرة التي يواجهها المجتمع لما يترتب على تلك الظاهرة من آثار سلبية ، تتمثل في أمراض وشور اجتماعية ومشاكل عائلية قد تؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنتشر وتستفحل فيه وتؤدي إلى انقسام هذا المجتمع وتشوه قيمه الأخلاقية و الاجتماعية . حيث تمثل البطالة أن قدر لها الانتشار بشكل واسع بين صفوف الفئات العمرية القادرة على العطاء والتي تملك مخزوناً من الطاقة الإنتاجية خطراً حقيقياً على صحة المجتمع الأمر الذي يعيق أي مجتمع متخلف إلى أن ينمو ويرتقي إلى مصاف المجتمعات المتقدمة فنياً وعلمياً واقتصادياً وكما أن لهذا الداء آثاراً تدميرية سايكولوجية ( نفسية ) على صحة المجتمع وعافيته وبكل قطاعاته المتنوعة حيث تفيد الإحصاءات العلمية أن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية والجسدية وأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل تعثرهم جملة من الخصائص السايكولوجية التي نتوقف عند البعض منها :

- ❖ يفقد العاطلون عن العمل إلى تقدير الذات ويشعرون بالفشل.
- ❖ يستشري الإحساس بانخفاض قيمتهم وأهميتهم الاجتماعية وأنهم أقل من إقرانهم الذين يزاولون أعمالاً وأنشطة إنتاجية.
- ❖ وقد وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة .
- ❖ أن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو والنضوج العقلي.
- ❖ أن البطالة تولد عند الفرد شعوراً بالنقص بالإضافة إلى أنه يورث الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرقعة والنصب والاحتيال.
- ❖ كما وأن الفرد العاطل عن العمل يشعر بالفراغ وعدم تقدير المجتمع فتنشأ لديه العدوانية والإحباط وكما أن البطالة تحرم المجتمع من الاستفادة من طاقة أبنائه حيث أن الأسر التي يفقد فيها الزوج وظيفته فإن التأثير يمتد بدوره إلى الزوجات وبقية أفراد الأسرة سلبي مما ينعكس بدوره على العلاقة الأسرية ومعاملة الأبناء داخل أهم مكون من مكونات المجتمع العام (٢٢) .

أن البطالة تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع. وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف وإنما تعمل أيضاً على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف. ووفقاً لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً خطأً أو محظوراً في

نظرهم لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها (٢٣) .

أن الأنظمة والقوانين الشرعية والوضعية وجدت من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الناس بمختلف أعمارهم وانتماءاتهم وجنسهم ولونهم وإعطاء لكل ذي حق حقه وبما أن هذه الأنظمة والقوانين ينظر البعض الذين لم يسعفهم التخلص من الفقر ولم توفر لهم العيش الكريم تتولد لديهم القناعة الكافية بعدم احترامها والالتزام بها وهنا نكون أصبحنا أمام مشكلة تهدد أمن وسلامة المجتمع أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمتها والامتثال لها مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس. لذا فإن ضعف الضوابط الأسرية وتأثير القيم العامة الذي ينتج من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع يؤدي إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية وهذا الوضع يكون سبباً رئيساً في زيادة نسبة الجريمة، وبخاصة جرائم الاعتداء على الأملاك (السرقه، النشل، وسرقه السيارات)، التي يصعب في الغالب السيطرة عليها من قبل المؤسسات المعنية بالضبط الإداري (الأجهزة الأمنية) .

لذا تحدث حالة البطالة خلالاً في عملية التكيف النفسي - الاجتماعي للفرد مع مجتمعه، الأمر الذي يوصل الشعور الدائم بالفشل والإخفاق مما يدفع إلى العزلة وعدم الانتماء وبهذا يصبح الفرد عرضة للإصابة بحالة الاكتئاب التي تؤدي بالفرد إلى اللجوء لتعاطي المخدرات وسيلة للخروج أو الهروب من معاناة الواقع ومواجهته علماً أن الاكتئاب يعد من أهم العوامل النفسية الدافعة إلى الإدمان وذلك لما يلزم حالة الاكتئاب النفسي من توتر وإحساس بالعجز عن مواجهة الضغوط الخارجية (٢٤).

تبين لنا مما ذكر أنفاً عن البطالة وأثارها النفسية على مختلف شرائح وفئات المجتمع أنها مدخل يعتبر شرعي لدى العاطلين ومبرر رئيسي للجريمة وتعاطي الخمر والمخدرات ورفض الانصياع وتقبل القوانين العرفية المتمثلة بالقبيلة والتشريعات الدينية والقوانين الرسمية المتمثلة بالدولة ونظامها القضائي و التي لكل منها طريقة ومعالجة خاصة قد تختلف عن بعضها في مكافحة ما ذكر أعلاه . لذا علينا من وضع الحلول الأكثر فاعلية في جعل كل ما يعتقده العاطلين عن العمل شرعياً لهم هو مرفوض و غير مسموح به تحت أي ذريعة أو سببا كان

ثانياً : الآثار الاقتصادية

يقول البروفسور لودفينغ فوس ميزس \* عليكم أن تتذكروا أنه في السياسات الاقتصادية لا توجد معجزات. لقد قرأتم في كثير من الصحف والخطب حول ما سمي بـ"المعجزة الاقتصادية الألمانية وإن كل بلد يستطيع أن يمر بمعجزة مماثلة من النهوض الاقتصادي، على الرغم من إصراري على القول بأن النهوض الاقتصادي لا يتأتى عن معجزة آلا إنه يتأتى عن تطبيق سياسات اقتصادية سليمة. وعليه يجب أن تكون الحكومة راعية ليس للناس أنفسهم ولكن للأحوال التي تسمح للأشخاص والمنتجين والتجار والعمال ورجال الأعمال والمدخرين والمستهلكين من متابعة ما يصبون إليه من

أهداف بسلام. فإذا ما فعلت الحكومة ذلك وليس أكثر من ذلك فسوف يصبح الناس قادرين على العناية بأنفسهم أفضل كثيراً مما يمكن للحكومة أن تفعل. وللبطالة تأثيرات اقتصادية واجتماعية عديدة حيث تؤدي البطالة إلى الظواهر التالية:

- ❖ البطالة تؤدي إلى افتقاد الأمن الاقتصادي حيث يفقد العامل دخله وربما الوحيد، مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته.
- ❖ تسبب البطالة معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية بسبب الحرمان وتدني مستويات الدخل.
- ❖ تدفع البطالة الأفراد إلى تعاطي الخمر والمخدرات وتصيبه بالاكنتاب والاعتراب الداخلي.
- ❖ تدفع البطالة الأفراد إلى ممارسة العنف والجريمة والتطرف.
- ❖ تؤدي البطالة إلى أهدار في قيمة العمل البشري وخسارة البلد للنتاج القومي (٢٥) .

\* لبروفيسور **ميريس** (١٩٧٣-١٨٨١) كان أحد أبرز علماء الاقتصاد في القرن العشرين. درس في كلية الحقوق والدراسات الحكومية في جامعة فيينا. وفي الولايات المتحدة، كان عميداً بلا منازع لـ **"المدرسة النمساوية"** للاقتصاد طوال العقود الأربعة قبل وفاته

- ❖ تؤدي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين ( صندوق دعم البطالة ).
- ❖ تؤدي البطالة إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقية .
- ❖ تؤدي البطالة إلى انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والنتاج المحلي وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ تؤدي البطالة إلى شل الحياة في بعض القطاعات الإنتاجية بسبب لجوء العمال أحياناً إلى الاضطرابات والمظاهرات.
- ❖ تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثاً عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية ولتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في مجتمعاتهم التي تعج بأعداد العاطلين عن العمل. حيث ساعدت البطالة على جعل الهجرة والسفر إلى الخارج حلماً يراود أذهان الكثير من الشباب وتقول الإحصائيات انه خلال الـ ١٥ سنة الماضية تزايد عدد من يعبرون الحدود سعياً وراء حياة أفضل بشكل مستمر ونحن في أوائل القرن الحادي والعشرين هناك فرد واحد من كل خمسة وثلاثين شخصاً حول العالم يعيش كمهاجر وإننا إذا جمعنا كل المهاجرين في مكان واحد فإنهم سيكونون دولة هي الخامسة على مستوى العالم من حيث تعداد السكان. كما يقدر الخبراء أن ما تجنيه الولايات المتحدة من جراء هجرة الأدمغة إليها بنصف ما تقدمه من قروض ومساعدات للدول النامية وبريطانيا ٥٦ % أما كندا فان العائد الذي تجنيه يعادل ثلاثة أضعاف ما تقدمه من مساعدات للعالم الثالث . تؤدي البطالة إلى خلق اختلالات كبيرة في مفهوم المواطنة والارتباط بالوطن حيث يسود الفهم الخاطي إذا لم يكن الوطن قادراً على

إعالتى أو حمايتى فلماذا انتمى إليه (٢٦) . ما نستخلصه من آثار اقتصادية للبطالة هو أن الدولة غير مسئولة بشكل مباشر عن الحياة المعيشة لمن ترعاها عكس الأمن والتعليم و الصحة فللدولة وسياساتها اليد الطولى والمؤثرة فيها أما بالنسبة للعمل فهي مسئولة عن خلق جو من الاستثمار وتوفير فرص عمل للعاطلين وتشجيعهم وتطوير اليد العاملة الراغبة بالتطور والعمل وأعانت من هم تحت مسؤوليتهم وهذا لا يعنى أن الدولة تعفى من المحاسبة عن سبب انتشار البطالة وانخفاض مستوى الدخل للفرد وتدنى الاستثمار التي قد تكون ناتجة عن السياسات الخاطئة المنتهجة من قبلها

ثالثا : الآثار السياسية

أن الوضع السياسي والأمني يلعب أيضا دورا كبيرا في تغيير معدلات البطالة بشكل عام حيث نشهد أن الدول التي يكون فيها النظام السياسي نظاما مستقرا ويتمتع بنوع من الأمن والهدوء لا تحكمه امزجة فردية أو أحزاب أحادية المنهج والتكوين ويتمتع بقدر معقول من التعددية الحزبية التي تمارس دور الرقيب على مجمل السياسات المحلية والقرارات التي تخص امن وسلامة واقتصاد المجتمع ككل. في مثل هكذا نظام سياسي تعددي قائم على أساس الكفاءة والعدل والشفافية سنجد حتما أن معدلات البطالة تشهد انخفاضات وانحدارات ملحوظة بل على العكس فأنا قد نلاحظ نشاطا ملحوظا في ارتفاع معدلات العمالة والتوظيف في القطاعات الإنتاجية المختلفة كقطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والتعليم والصحة والبيئة وما إلى ذلك. (٢٧)

بما أن السياسة العامة للدولة ككل تلعب دورا أساسيا ومهما في تحقيق أعلى مستوى من النمو الاقتصادي الذي يسهم بدوره في توسيع دائرة فرص العمل فلا بد من وضع ملامح واضحة لسياسة الدولة اتجاه نظامها الاقتصادي بما يتلاءم و حجم الثروات الطبيعية والإمكانات البشرية بما يحقق النجاح المضمون لها .

أكثرية علماء الاجتماع يعتبرون البطالة والفقر سببان رئيسيان في زيادة العنف الاجتماعي بمختلف أشكاله وطرقه ومؤثران على نهج السياسة التسلطية التي تمارسها الدولة وقيادتها السياسية. إلا أن البطالة باعتبارها تصيب الفئات الكادحة والفقيرة أكثر من غيرها لم تشهد وتائر تصاعدها وانتشارها مثلما حدث بعد حرب الخليج الثانية وخروج العراق من دولة الكويت واتسعت مظاهر البطالة يوماً بعد آخر بسبب السياسة التسلطية القمعية للأنظمة الدكتاتورية التي كانت تضع الخطوط الحمراء في التعيينات والتوظيفات وحسب المفهوم الحزبي الضيق والعشائري المقيت وبما أن البطالة نتيجة طبيعية في النظام الرأسمالي وملازمة له فهي أصبحت حالة عامة في الأنظمة الدكتاتورية ومنها العديد من أشكال الحكومات الفردية في العالم العربي خصوصا وفي العالم الثالث بشكل عام. وقد تكون الأسباب كثيرة منها الأزمات السياسية والحصار الاقتصادي وتشويه الاقتصاد وكثرة نماذجها . (٢٨)

وفي ظل التحولات والتغيرات الجديدة في العراق والتي تستدعي جهودا استثنائية للعمل من اجل الرقي الاقتصادي والاجتماعي ، فشيوع البطالة وشحه فرص العمل مقارنة بنسبة الراغبين بالعمل ، وتفاقم البطالة يوما بعد يوم سيكون لها آثار وانعكاسات اجتماعية واقتصادية وسياسية سلبية ، ودون أدنى

شك تشكل هذه الآثار خطراً على المجتمع عند ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل وتركهم دون مصدر رزق وما يترتب على هذه الآثار من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وسياسية وأخلاقية ، فاجتماعياً تؤدي إلى سوء العلاقات الاجتماعية ، واقتصادياً الفقر وما يترتب عليه من سوء الرعاية الصحية وانخفاض المستوى التعليمي وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاجية ، وأخلاقياً الجريمة والانحراف والعنف ، وسياسياً ما يترتب عليه من تهديدات وتوترات على النظام السياسي القائم ، وهذه الأبعاد متفاعلة فيما بينها فالبطالة تؤدي إلى الفقر وهو بدوره يؤدي إلى الصراعات الاجتماعية وارتفاع نسب الجريمة والعنف وبالتالي فإن هذه الأبعاد تؤدي إلى عدم استقرار الدولة .

في ظل وضع كهذا وتفاقم أعداد البطالة وزيادة الضغوط النفسية على المواطن الكادح البسيط فأنا لا نتوقع أي مظهر من مظاهر النزاهة والشفافية بل على العكس فأنا نجد أن شبح البطالة قد القى بظلاله الكئيب على قطاعات واسعة من المجتمع بحيث تنجم عن تلك البطالة المظاهر التالية:

- ❖ انتشار واتساع دائرة الفساد المالي والإداري .
- ❖ تفشي المحسوبية والتزلف والتملق للمسؤولين وأصحاب القرارات .
- ❖ تفكك أواصر اجتماعية كانت فيما مضى من أهم وابرز صفات ومكونات المجتمع بحكم الفتن والعوز والفاقة .
- ❖ انخفاض مستوى التعليم كما ونوعاً .
- ❖ تزايد ظاهرة عمالة الأطفال وهجرة المقاعد الدراسية مبكراً كنتيجة طبيعية لتدني الحياة المعيشية وانتشار الفقر .

❖ تدني مستوى الخدمات والوعي الصحي نتيجة إلى انعدام الأمن والاستقرار السياسي (٢٩) .

من المعروف والواضح لدى الجميع وفي ما تناولناه سابقاً عن الآثار المترتبة بسبب البطالة وما لها من تأثير خطير على كافة شرائح المجتمع وفئاته ، وفي جميع مفاصل الدولة ومقوماتها الأساسية ، ابتداءً من الفرد والى الأسرة وتنتهي بالصحة والتعليم والاقتصاد والأمن والسياسة . وبما إننا نتناول في هذا المبحث الآثار السياسية المترتبة بفعل البطالة ، فلا بد من الإشارة إلى أمر مهم جداً هو أن الدليل والمقياس الصحيح لنجاح السياسة العامة للدولة يأتي من خلال قياس نسبة النمو الاقتصادي، وارتفاع مستوى الدخل للفرد ، وانخفاض نسب البطالة . أن الشعور السائد لدى الفئة العاطلة عن العمل وهي عادة ما تكون بالأغلب من فئة الشباب هو الحرمان والانعزال وأنهم فئة أو شريحة مهمشة ولا يوجد شعور بالمسئولية من قبل الجهاز التنفيذي أو التشريعي اتجاههم لذا يلجئون بالأعم إلى مقاطعة أي عملية ديمقراطية، مثل الانتخابات أو ما شابه ذلك وهذا يعني فقدان شريحة مهمة انطوت على نفسها وأسست لنفسها أفكار ترفض التعايش السلمي وشرعته الجريمة وارتكاب المحارم ، في نفس الوقت قد يكون العكس إذ تكون السياسة أو النظام السياسي على وجه أدق هو من شرع لنفسه لحرمان هذه الشريحة والتي غالباً ما تكون دون التعليم لعدم الاستفادة منها سياسياً في كافة مفاصل الدولة .

## المبحث الرابع

إشكاليات البطالة بين (البحث النظري والعمل التطبيقي )

من المعروف أن للتربية ومؤسساتها ووظائف أساسية أربعة تعتبر من العناصر المهمة في عوامل الإنتاج والتوزيع وهما العنصران المتميزان في تحديد التنمية الاقتصادية ( ثروة وإنتاج ) والتنمية الاجتماعية ( توزيعاً وإشباعاً ) . كما أنها تسهم في :  
تكوين رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية .  
البحث والكشف عن المعارف الجديدة .

تطوير الاتجاهات الفكرية والاجتماعية بما يوفر ثقافة مشتركة ومنهجاً فكرياً مشتركاً للعمل .

نشر المعرفة وإشاعتها بين أكبر عدد من المواطنين

أن وظيفة المدارس والمعاهد والجامعات هي تخريج الطاقات البشرية المدربة أو شبه المدربة أو على الأقل القابلة للتدريب والقادرة على ممارسة عمل معين مع الممارسة ، وهي بذلك توفر ذخيرة ولمهارات الفنية والعلمية والتنظيمية اللازمة للإنتاج السلعي وغير السلعي . كذلك تعنى مؤسسات التعليم وبخاصة الجامعات ومراكز البحوث المتصلة بها بالبحث واكتشاف المعرفة الجديدة وتنظيم الخبرة الإنسانية .

والمعروف أن المعرفة وحدها من بين عناصر الإنتاج يمكن أن تتزايد بمتوالية هندسية . وليس ذلك شأن الأرض والموارد الطبيعية مثلاً . وعن طريق البحوث تزداد كمية الحقائق كما تتسع إبعادها ، وعن طريق التعليم يزداد عدد الأفراد الذين يحيطون بهذه الحقائق ، ويصبح رأس المال المعرفي في المجتمع مجموع الحقائق المعروفة مضروباً في عدد الناس الذين يعرفونها . وبهذا يمكن القول أن مؤسسات التربية تسهم في التوسع الرأسي والأفقي لعامل المعرفة الذي يمثل عن طريق عارفيه عاملاً رئيسياً في مدخلان التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وليس هنا مجال عرض البحوث والدراسات التي تمت في عدد من دول العالم الصناعية حول تقرير القيمة المضافة من التعليم وإثارة في زيادة الناتج القومي ، وهي دراسات جديدة أبرزت فرعا من فروع الدراسات التربوية يعرف باقتصاديات التعليم . وقد أثبتت هذه الدراسات جميعها أن للاستثمار في التعليم مردوداً اقتصادياً يمكن تتبع قيمته سلسلة زمنية عن طريق تحليل عائد مختلف عوامل الإنتاج . (٣٠)

ومع ذلك فإن المسألة الجوهرية ليست مجرد إقرار القضية ، في أن للتعليم دوراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فذلك أقرار عام في صورة مجملية وفي مستوى تقديري مسطح . وهو لا يعين المشتغلين بالتخطيط التربوي أو التخطيط الاقتصادي في مجتمعنا . والقضية الأهم في هذه المرحلة هي كيف نعظم هذا الدور ، وما هي الشروط اللازمة لذلك ، وكيف يمكن رصد الواقع التربوي في مؤسساته وممارساته بما يتجنب الآثار أو العوامل السلبية التي قد تعترض تعظيم هذا الدور والوصول به إلى أكبر درجة من الكفاية الإنتاجية ضمن عوامل التطور في الاقتصاد والمجتمع والإنسان (٣١) .

أن أكثر المشكلات التي تعاني منها نظم التعليم في العالم تتعلق بعدم قدرتها على أعداد الإنسان لمواجهة احتياجات سوق العمل ومسايرة التبدلات الدائمة في هذه الاحتياجات . دول كثيرة مازالت تعاني مشكلة البطالة بين المتعلمين نتيجة الزيادة العالية في أعداد الطلاب وما يترتب على ذلك من توسع في التعليم وتضخم في مخرجاته .

المجتمعات التي تواجه مشكلات البطالة بين المتعلمين تدرك خسارتها الفادحة في فقدان القوى العاملة المعدة والمدرّبة على مهن رفيعة قد تتسابق دول أخرى عليها للاستفادة منها . فالمشكلة في هذه الحالة ليست في ارتفاع المستويات العلمية والمهنية للقوى العاملة ، إنما الأمر يتعلق في أنها تمثل فائضا أو تضخما تعليميا لأنها فوق قدرة الاقتصاد على استيعاب كل الخريجين الاقتصاد لا ينمو إلا بربطه بالوظائف الفنية والمهنية والصناعية ، وهذا يتطلب التنسيق والتكامل مع نظام التعليم من أجل بناء المعارف والمهارات والمهن التي يحتاجها سوق العمل . فالدراسة للقوى العاملة على خط التخطيط التعليمي ليس بمعتد لتجنب العجز في القوى العاملة المطلوبة ، وحتى في معالجة مشكلة الفائض في العمالة الذي يؤدي إلى البطالة بين المتعلمين أو هجرة العقول للخارج (٣٢) .

أن التحدي الكبير الذي يواجه كل نظام تربوي هو كيفية إيجاد توازنات بين الطلب الاجتماعي على التعليم والاحتياجات الفعلية لسوق العمل . وقضية كهذه ليس من اليسير تحقيقا ما لم تتضافر جهود المجتمع على المستوى المركزي ، فالنظام التعليمي في العراق إذا نظر إليه في سياق أهدافه نحو أعداد القوى العاملة فإن هناك ثلاث عوامل عامة مرتبطة بمشكلة هذه القوى العاملة هي : النمو في الطلب الاجتماعي على التعليم ، والمعدلات المرتفعة للنمو السكاني ، وضعف أو انكماش في النشاط الاقتصادي وأمام هذا المثلث المؤثر على برنامج أعداد القوى العاملة نجد اختلالات خطط التعليم وضعفها في إمكاناتها وقدرتها الذاتية فضلا عن الخلل المقاس في التنسيق بين التعليم وجهاز التخطيط في الدولة (٣٣) .

أما متطلبات استخدام مدخل أعداد القوى العاملة في التخطيط التعليمي :

- ١- أحداث تغيرات جوهرية في البناء الاقتصادي والاجتماعي والنظام التعليمي وذلك من خلال :
    - أ- خلق فرص عمل جديدة ( النظام الاقتصادي ) .
    - ب- يقوم التعليم بتوفير وأعداد الأيدي العاملة كما وكيفاً
  - ٢- وضع استراتيجيات جديدة للتنمية تتصف بالشمول والنمو المتوازن .
  - ٣- الاهتمام بتربية الإنسان باعتباره محور عملية التنمية .
  - ٤- إعطاء أولوية للأهداف الاجتماعية خصوصا عند الأخذ بإستراتيجية التنمية البشرية المستدامة .
  - ٥- تصحيح الخلل الناتج عن سياسة التوظيف والأجور وتسعير الشهادات .
- كما أن هذا المدخل يتضمن مجموعة من العمليات والإجراءات المتداخلة والمتفاعلة فيما بينها وهي :

١ - التنبؤ بالنمو الاقتصادي :-

يتم ذلك من خلال مسار النمو الاقتصادي ورصد توجيهاته في الفترة السابقة على الخطة من خلال حصر حجم الإنتاج ونوعه ، الإنتاجية الحالية ، والمتوقعة ، دلالاتها وقيمها المضافة في القطاعات الاقتصادية خلال سنوات الخطة ، تقدير مستقبل قطاعات الاقتصاد المختلفة في ضوء اتجاهات نمو الاقتصاد القومي ، وكذلك تقدير اتجاهات النمو في الهيكل الوظيفي والمهني في مختلف القطاعات والأنشطة . (٣٤)

ت- تشخيص الوضع الراهن :-

ويتضمن ذلك تقويم الحالة الراهنة لقطاع التعليم والعوامل الاقتصادية والاجتماعية ووضع القوى العاملة وجمع بيانات شاملة عن :

تركيب السكان وإحصاءاتهم الحيوية ( نسبة الزيادة السنوية ، الهرم السكاني ، ٠٠٠٠ الخ )  
تركيب هيكل القوى العاملة الحالية وحجمها وتوزيعها والتغير الذي طرأ عليها  
التركيب المهني لقوة العمل والحالة التعليمية في كل قطاع ومستويات المهنة  
نظام التعليم والتدريب وكفايته الإنتاجية  
سياسة التوظيف والأجور والحوافز . (٣٥)

ث- التنبؤ بالاحتياجات من القوى العاملة

يرتبط نجاح خطط التنمية بتوفير الاحتياجات اللازمة من القوى العاملة كما وكذا وفي الوقت والمكان والمستويات المناسبة حالياً ومستقبلاً . وتصنف الاحتياجات إلى :  
احتياجات عاجلة يجب أن تتوافر في الأعوام القليلة القادمة .  
احتياجات متوسطة يجب أن تتوافر في زمن خطة خمسية واحدة أو خطتين .  
احتياجات بعيدة المدى ويجب أن تتوافر في فترة من ١٥-٢٠ سنة .

د- الموازنة بين العرض المطلوب من القوى العاملة

وتتضمن مقارنة المتاح ( العرض ) من القوى العاملة بالاحتياجات منها ( الطلب ) بقصد تحديد الفائض أو النقص منها ، ويتم بيان ذلك في فئات مهنية ووظيفية وترجمتها إلى مستويات تعليمية وتدريبية . وفي حالة تحديد وتقدير الاحتياجات المستقبلية من القوى العاملة يعبر عنها بعد ذلك بأهداف تربوية تمثل ناتج النظام التعليمي (مخرجاته) . وهنا يتم التدخل المحسوب تخطيطياً لإعادة توجيه التعليم وتعديل سياسته للربط بينها وبين الاحتياجات للوصول إلى نوع من التوازن بين العرض والطلب من القوى العاملة .

خ- تقدير المعروض من القوى العاملة

تعتبر هذه المرحلة من أبسط المراحل إذ تعتمد على إحصاءات التعليم والتدريب ودراسات السكان وجميع الإحصاءات والمعلومات التي يمكن استخدامها في التنبؤ بحجم ومستويات تغير العرض من قوة العمل للسنوات القادمة بدرجة عالية من الدقة . ويتم تقدير العرض من القوى العاملة حسب المهن والمستوى التعليمي على أساس تقدير السكان في المستقبل ، موزعاً حسب العمر ، والنوع ،



ونسب المساهمة في النشاط الاقتصادي ،نسب الاستيعاب في قوة العمل ، بناء العرض المتوقع من أجهزة التعليم والتدريب لتحديد العجز أو النقص ثم تحديد العبء الملقى على النظام التعليمي للاقتراب من العرض المتوقع . ومن العوامل التي تؤثر على حجم العرض ما يلي :

- الداخولون إلى قوة العمل ونوعيتهم عن طريق التعليم والتدريب .
- العوامل الحافزة من مهنة إلى أخرى مثل الأجور وغيرها .
- الترقى في السلم الوظيفي عن طريق التعليم والتدريب.
- الخارجين من قوة العمل بسبب التقاعد أو الوفاة أو المرض او الهجرة والظروف المفاجئة الطبيعية واجتماعية والسياسية .
- التقدم التكنولوجي ودورة في تقليص الدور المباشر للإنسان في عملية الإنتاج .
- العمالة الوافدة .

وضع خطة التعليم والتدريب

تأتي هذه المرحلة بعد تقدير الطلب والعرض والموازنة بينهما من العمالة، حسب كل مهنة ومستوى وظيفي حيث يتم ترجمتها إلى ما يقابلها من حاجات تربوية يتم أعدادها من قبل النظام التعليمي خلال الفترة المحددة للخطة للوفاء بالاحتياجات من القوى العاملة ، ويتطلب وضع الخطة إلى جانب ما سبق :

- تقدير العرض المتوقع من المستويات والمؤهلات التعليمية التي سوف تلتحق بسوق العمل مع استبعاد معدلات الوفاة والخارجين عن قوة العمل والهجرة .
- ١- تقدير الأعداد الإضافية التي يجب على خطة التعليم الوفاء بها وهذا يتطلب :
  - معرفة الأعداد المطلوب تأهيلها وتدريبها خلال الخطة .
  - الجهد التوسعي المطلوب في نظام التعليم وما يلزمه من مباني وتجهيزات وأموال ومعلمين وإداريين ٠٠٠٠ الخ (٣٦) .
  - التدفق الطلابي داخل التعليم وحسب معدلات الهدر .
  - كفاية العملية التعليمية وعلاقتها بالمواصفات المطلوبة للخريجين بعد إجراء دراسات حول تحليل العمل .
  - تعيين الأهداف العينية للخطو ومشاريعها المختلفة .
  - تحديد الكلفة اللازمة للإنشاءات والخدمات التعليمية ومصادر التمويل .
  - دراسة مختلف الاحتمالات والتغيرات التي قد تطرأ على التنفيذ (٣٧) .

المشكلة الأساسية في تفاقم البطالة وتزايدها الغير مسبوق والذي أصبح هاجس يخيف الجميع هو عدم الجدوية وتخبط الحلول والخطط الكفيلة بالقضاء على البطالة حسب جدول مدروس بشكل جيد إذ انفردت كل وزارة ومؤسسة بحل مشكلة البطالة بحسب ما تراه مناسباً لحلها ، فعلى أولاً أن نعرف ما هو السبب وكيف لنا أن نضع أقدامنا على الطريق الصحيح وما هي السبل الكفيلة لذلك دون

مجاملة أو أن نلقي اللوم على احد دون الآخر فالكل مسئول مسئولية مباشرة عن ما يحصل ويجري من انحدار واضح في نسب البطالة وتفاقمها وقد تصبح سمة أو ثقافة لنا لا سامح الله في يوما من الأيام .

كما قلت وأشرت سابقا وهذا ما أكدته وتناولته في بحثي هذا أن البحوث والدراسات المقدمة من قبل المختصين والباحثين في مجال التنمية الاجتماعية هي من اجل كشف الحقائق ووضع الحلول وما مدى الحاجة لبعض القوانين والتشريعات وما لنا كمسئولين وما علينا والبحث عن الحلقة المفقودة أو الفجوة دون ترك أي شاردة أو واردة ودراسة وتحليل كل صغيرة وكبيرة والتعامل بمرونة مع متطلبات الوضع الراهن . وهنا اكتشفت أن البحوث والدراسات والتي لا تقتصر على البطالة وأسبابها بل في جميع المشكلات والمجالات هي أيضا بحاجة إلى دراسات وأبحاث من اجل الاستفادة منها دون ركنها على الرفوف وكيفية استطاعت الباحث من وضع النقاط على الحروف وملامسة الواقع وما النتائج المرجوة منها وكيفية خلق ثقافة احترام البحوث والدراسات المقدمة من قبل الباحثين عند المسئول والتواصل المستمر معهم من اجل النهوض بالواقع الاجتماعي .

## المبحث الخامس

## الجانب الميداني للبحث

## البيانات المتعلقة بجنس المبحوثين

أظهرت البيانات الواردة في الجدول ( ٣ ) أن حوالي ثلثي المبحوثين (٦٤%) كانوا من الذكور ، بينما بلغت نسبة الإناث (٣٦%) ، وهي مؤشر يظهر أن نسبة العاطلين عن العمل من الذكور أعلى من الإناث-ث العاطلات عن العمل .

جدول ( ٣ ) يوضح جنس المبحوثين

النسبة %	العدد	الجنس
٦٤%	٣٢	ذكر
٣٦%	١٨	أنثى
١٠٠%	٥٠	المجموع

## ١- البيانات المتعلقة بالتوزيع العمري

تشكل معرفة أعمار المبحوثين أهمية خاصة ، لاسيما في موضوع دراسة البطالة بين الشباب لما له من أهمية في اكتساب الفرد خزينا من التجارب والخبرات التي يكتسبها عن طريق الجماعات ، وقد أظهرت نتائج الجدول ( ٤ ) أن الفئة العمرية

( ٢٦ - ٣٥ ) احتلت اعلي النسب بين المبحوثين بنسبة (٦٦%) ، تليها الفئة العمرية (١٨-٢٥) بنسبة (١٨%) ، ولم تتجاوز نسبة الواقعين ضمن الفئة العمرية (٣٦-٥٠) (١٦%) وهي ادني النسب .

جدول ( ٤ ) يوضح التوزيع العمري للمبحوثين

النسبة %	العدد	الفئة العمرية
٦٦%	٣٣	٢٦ - ٣٥
١٨%	٩	١٨ - ٢٥
١٦%	٨	٣٦ - ٥٠
١٠٠%	٥٠	المجموع

## ٢- البيانات المتعلقة بالحالة الزوجية

أظهرت المعطيات الواردة في الجدول ( ٥ ) أن الغالبية العظمى من المبحوثين هم من العزاب ، بلغت نسبتهم (٥٤%) ، تليها نسبة المتزوجين (٤٢%) ، أما نسبة المطلقين فقد بلغت (٤%) ، ولم تظهر أي نسبة للأرامل .

جدول (٥) يوضح الحالة الزوجية للمبحوثين

النسبة %	العدد	الحالة الزوجية
٥٤%	٢٧	أعزب
٤٢%	٢١	متزوج
٤%	٢	مطلق
-	-	أرمل
١٠٠%	٥٠	المجموع

## ٣- البيانات المتعلقة بالتحصيل الدراسي

أظهرت المعطيات الواردة في الجدول (٦) أن (٣٨%) من أفراد عينة البحث حصلوا على شهادة الإعدادية وان ما يقارب نصف المبحوثين (٢٤%) حصلوا على شهادة المتوسطة ، مقابل (٢٤%) من المبحوثين حصلوا على شهادة الابتدائية ، وان أكثر من ربع المبحوثين (١٤%) كانوا خريجي معاهد إدارية وفنية . ولم تظهر أي نسبة لخريجي البكالوريوس والدراسات العليا .

جدول (٦) يوضح التحصيل الدراسي لأفراد عينة البحث

النسبة %	العدد	التحصيل الدراسي
٢٤%	١٢	ابتدائية
٢٤%	١٢	متوسطة
٣٨%	١٩	إعدادية
١٤%	٧	معهد
-	-	كلية
-	-	دراسات عليا
١٠٠%	٥٠	المجموع

## ٤- البيانات المتعلقة بعدد أفراد أسر المبحوثين

اظهر البيانات الواردة في الجدول (٧) أن أكثر من نصف المبحوثين (٦٠%) يتراوح عدد أفراد أسرهم بين

(١٠-٥) فرد ، وان (٤٠%) من المبحوثين تراوحت أسرهم بين (٢-٥) فرد .

جدول (٧) يوضح عدد أفراد أسر المبحوثين

النسبة %	العدد	عدد أفراد الأسرة
٤٠%	٢٠	٥-٢
٦٠%	٣٠	١٠-٥
١٠٠%	٥٠	المجموع

## ٥- البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي

أظهرت المعطيات الواردة في الجدول ( ٨ ) أن حوالي أكثر من نصف أفراد عينة البحث كانت أوضاعهم المعيشية مكتفية ، بلغت نسبتهم (٦٢%) ، بينما بلغت نسبة المبحوثين ممن يعيشون أوضاع اقتصادية فقيرة (٢٨%) ، مقابل (١٠%) فقط يعيشون في أسر أفضل حالا .

جدول ( ٨ ) يوضح الوضع الاقتصادي للمبحوثين

النسبة %	العدد	الوضع الاقتصادي
٦٢%	٣١	مكتفية
٢٨%	١٤	فقيرة
١٠%	٥	افضل حالا
١٠٠%	٥٠	المجموع

## ٦- البيانات المتعلقة بعائديه السكن

من خلال متابعة النتائج في الجدول ( ٩ ) يظهر أن أكثر من نصف المبحوثين ( ٥٨%) يقيمون في وحدات سكنية ملك ، وان (٣٨%) منهم يقيمون في وحدات سكنية أيجار ، مقابل (٤%) فقط يقيمون في أماكن تجاوز على الملكية العامة .

جدول ( ٩ ) يوضح عائديه السكن

النسبة %	العدد	عائديه الكن
٥٨%	٢٩	ملك
٣٨%	١٩	أيجار
٤%	٢	تجاوز
-	-	أخرى تذكر
١٠٠%	٥٠	المجموع

## ٧- البيانات المتعلقة بالعاطلين عن العمل وكيفية سد احتياجاتهم

أظهرت البيانات الواردة في الجدول ( ١٠ ) أن أكثر من نصف المبحوثين (٥٢%) كانوا يعتمدون في سد احتياجاتهم الأساسية على ممارسة بعض المهن الحرة والبسيطة ، وان (٣٦%) منهم يعتمدون على مساعدة أسرهم في سد الاحتياجات ، مقابل (١٢%) فقط ممن يعتمدون على راتب شبكة الرعاية الاجتماعية وذلك لقلّة مسؤولياتهم تجاه أسرهم كونهم غير متزوجين

جدول ( ١٠ ) يوضح كيفية سد احتياجات العاطلين عن العمل

النسبة %	العدد	سد الاحتياجات
٣٦%	١٨	الاعتماد على مساعدة الأسرة
٥٢%	٢٦	ممارسة المهن الحرة والبسيطة
١٢%	٦	الحصول على راتب شبكة الرعاية الاجتماعية
-	-	أخرى تذكر
١٠٠%	٥٠	المجموع

٨- البيانات المتعلقة بأثر البطالة على أوضاع الشباب النفسية والصحية والمعيشية  
يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول ( ١١ ) أن الغالبية العظمى من المبحوثين (٧٨%) يرون أن البطالة أثرت وبشكل كبير على أوضاعهم الصحية والنفسية والمعيشية ، بينما أكد (٢٢%) من المبحوثين أن البطالة أثرت على أوضاعهم الصحية والنفسية والمعيشية والى حد ما .

جدول ( ١١ ) يوضح تأثير البطالة على الشباب

النسبة %	العدد	مدى تأثير البطالة
٧٨%	٣٩	نعم
٢٢%	١١	إلى حد ما
-	-	لا
١٠٠%	المجموع	المجموع

٩- مدى تأثير البطالة على مكانة الشباب داخل الأسرة  
أظهرت البيانات الواردة في الجدول ( ١٢ ) أن (٥٢%) من أفراد عينة البحث أكدوا أن البطالة تؤثر بشكل سلبي على مكانتهم داخل الأسرة ، وإن (٣٦%) من المبحوثين كانت إجابتهم إلى حد ما ، مقابل (١٢%) فقط أكدوا عدم تأثير البطالة على مكانتهم داخل الأسرة .

جدول ( ١٢ ) يوضح مدى تأثير على مكانة الشباب

النسبة %	العدد	الإجابة
٥٢%	٢٦	نعم
٣٦%	١٨	إلى حد ما
١٢%	٦	لا
١٠٠%	٥٠	المجموع

## ١٠- تأثير البطالة على الأوضاع الاقتصادية للأسرة

عند متابعة المؤشرات الإحصائية في الجدول ( ١٣ ) المتعلقة بمدى تأثير البطالة على الوضع الاقتصادي لأسرة العاقل عن العمل ، يلاحظ أن أكثر من ثلثي المبحوثين (٧٨%) أكدوا أن حصولهم على العمل سيحسن من الوضع الاقتصادي لأسرهم ، وان (٢٢%) كانت إجاباتهم إلى حد ما .

جدول ( ١٣ ) يبين إذا ما تم حصول الشباب على فرص عمل

الإجابة	العدد	النسبة %
نعم	٣٩	٧٨%
إلى حد ما	١١	٢٢%
لا	-	-
المجموع	٥٠	١٠٠%

## ١١- الأسباب المؤدية لمشكلة البطالة

تظهر النتائج المعروضة في الجدول ( ١٤ ) والتي تسلط الضوء على أهم الأسباب المؤدية لمشكلة البطالة أن الفساد الإداري والمالي احتل المرتبة الأولى في إجابات المبحوثين وبنسبة (٦٢%) ، تليها الأسباب المتعلقة بتفشي المحسوبية والوساطة بنسبة (٢٤%) ، أما الأسباب المتعلقة بعدم وجود خطط وبرامج علمية فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة (٨%) ، مقابل (٦%) فقط أكدوا على سوء الأوضاع الأمنية .

جدول ( ١٤ ) يبين أهم الأسباب المؤدية لمشكلة البطالة

الأسباب	العدد	النسبة %
الفساد الإداري والمالي	٣١	٦٢%
تفشي المحسوبية والوساطة	١٢	٢٤%
سوء الأوضاع الأمنية	٣	٦%
عدم وجود خطط علمية	٤	٨%
أخرى تذكر	-	-
المجموع	٥٠	١٠٠%

## ١٢- العوامل المساعدة في معالجة مشكلة البطالة

عند استطلاع آراء المبحوثين بالعوامل المساعدة في معالجة مشكلة البطالة ، أظهرت البيانات الواردة في الجدول ( ١٥ ) أن القضاء على الفساد الإداري والمالي احتل أعلى النسب في إجابات المبحوثين وبنسبة (٤٢%) ، يليه في المرتبة الثانية توفير فرص عمل وبنسبة (٢٤%) ، وجاء في المرتبة الثالثة التوسع في المشاريع الاعمارية بنسبة (١٨%) ، مقابل (١٦%) أكدوا على

جذب الشركات الاستثمارية للعمل في البلاد .

جدول ( ١٥ ) يبين أهم العوامل المساعدة في معالجة مشكلة البطالة

النسبة %	العدد	العوامل
١٦%	٨	التوسع في المشاريع الاعمارية
٢٤%	١٢	أيجاد فرص عمل للشباب الحاصلين على شهادات
٤٢%	٢١	القضاء على الفساد الإداري والمالي
١٨%	٩	جذب الشركات الاستثمارية للعمل في البلاد
-	-	أخرى تذكر
١٠٠%	٥٠	المجموع



## المبحث السادس

## مناقشة نتائج البحث والتوصيات

## أولاً : مناقشة نتائج البحث

- ١- أظهرت معطيات الدراسة الميدانية أن نسبة الذكور العاطلين عن العمل أعلى من نسبة العاطلات الإناث ( ٦٤%) للذكور ، مقابل (٣٦%) للإناث .
- ٢- أظهرت النتائج أن أعلى النسب من مجموع الشباب العاطلين عن العمل تراوحت أعمارهم بين (٢٦-٣٥) سنة إذ بلغت (٦٦%) ، تليها نسبة من تراوحت أعمارهم بين (١٨-٢٥) سنة (١٨%) .
- ٣- أظهرت النتائج أن غالبية الشباب العاطلين عن العمل هم من العزاب ، بلغت نسبتهم (٥٤%) .
- ٤- تبين أن (٣٨%) من المبحوثين حصلوا على شهادة الإعدادية ، تليها نسبة المبحوثين ممن يحملون شهادة المتوسطة
- ٥- أظهرت النتائج أن أكثر من نصف المبحوثين (٦%) يتراوح عدد أفراد أسرهم بين (٥-١٠) أفراد .
- ٦- تبين أن (٦٢%) من المبحوثين اتسمت أوضاعهم المعيشية بالافتقار في إشباع الحاجات الأساسية ، وان (٢٨%) منهم كانت أوضاعهم المعيشية فقيرة .
- ٧- تبين من معطيات الدراسة أن الذين يقيمون في وحدات سكنية ملك يشكلون نسبة (٥٨%) من عينة البحث .
- ٨- أظهرت النتائج أن (٥٨%) من المبحوثين يعتمدون في سد حاجاتهم الأساسية على ممارسة بعض المهن الحرة والبسيطة .
- ٩- أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من المبحوثين (٧٨%) يرون أن البطالة أثرت بشكل كبير على أوضاعهم النفسية والصحية والمعيشية .
- ١٠- تبين من خلال النتائج أن نصف المبحوثين (٥٢%) أكدوا أن البطالة تؤثر بشكل سلبي على مكانتهم داخل الأسرة .
- ١١- بين الغالبية العظمى من المبحوثين (٧٨%) أن حصولهم على فرص عمل سيحسن من الأوضاع الاقتصادية لأسرهم .
- ١٢- أظهرت معطيات الدراسة أن غالبية المبحوثين (٦٢%) أكدوا على أن من أهم أسباب تفاقم مشكلة البطالة في البلاد تفشي الفساد الإداري والمالي ، إلى جانب الأسباب الأخرى المتمثلة بتفشي المحسوبية والوساطة وعدم توفر الأمن (٠٠٠٠ الخ) .
- ١٣- أكد (٤٢%) من المبحوثين على انه الخيارات الفاعلة لمعالجة مشكلة البطالة هو القضاء على الفساد الإداري والمالي .

## ثانياً : التوصيات

- ١- تحسين المناخ الاستثماري ، وإزالة كل ما يعترضه من عقبات من أجل توفير فرص عمل يمكن أن تسهم في حل مشكلة البطالة . مع وضع بعض الشروط للقبول في قانون الاستثمار الجديد، وذلك بمنع الشركات الأجنبية من استخدام الأيدي العاملة الأجنبية والاقتران على العمالة الأجنبية المتخصصة و التي يحتاجها سوق العمل في الوقت الحاضر .
- ٢- العمل على ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل .
- ٣- دعم وتشجيع القطاع الخاص ليأخذ دورة في المشاركة في تقليل نسب البطالة عن طريق مساهمته في خلق فرص عمل وذلك من خلال تنفيذ المشاريع المحلية على المستوى الوطني .
- ٤- توسيع فرص التمكين للشباب تعليمياً ومهنياً وصحياً ونفسياً .
- ٥- من الضروري قيام تنسيق واقعي وحقيقي بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التخطيط ووزارة المالية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية من أجل وضع البرامج والسياسات العامة التي من شأنها أن تسهم في معالجة مشكلة البطالة .
- ٦- العمل على إيجاد مظلة مرجعية أو مؤسسية للشباب العاطلين عن العمل قادرة على تهيئة الدعم المادي والمعنوي من جهة وتنسيق الأعمال بينها وبين الوزارات من جهة أخرى .
- ٧- دعم برامج التدريب والتأهيل وذلك من أجل بناء قدرات الشباب العاطلين عن العمل .
- ٨- خلق حالة من الانسجام داخل المجتمع للحد من الجريمة والجهل والسيطرة على مسبباتها من البطالة وغيرها .
- ٩- أشراك أكبر عدد ممكن من الوزارات والدوائر ذات العلاقة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وذلك من أجل خلق نسبة أكثر من المشاركة لحل مشكلة البطالة من خلال القروض الصغيرة وتدريب اليد العاملة وزيادة نسبتها في المشاريع الاستثمارية .

## الخاتمة

أن البطالة واحدة من المشكلات الخطيرة التي تهدد مجتمعنا لما لها من آثار سلبية وخيمة تهدد أمن المجتمع وسلامته وبما إننا أردنا الغوص في أعماق هذه المشكلة وعالمها وأجوائها التي تعيش فيها فوجدنا إن لها أكثر من مسبب ومؤثر وعامل يساعد على نموها وتكاثرها بشكل مخيف جدا . منها اقتصادية ومنها سياسية ومنها نفسية ومنها أمنية لذا حلها يحتاج إلى ثوره حقيقية من الدراسات والبحوث وورشه عمل وتأسيس غرفة عمليات مشتركة تشترك فيها جميع التخصصات والعديد من الوزارات يكون همها الوحيد وشغلها الشاغل وضع الخطط الكفيلة بالقضاء على البطالة وإنهائها ونشر ثقافة العمل والجد والمثابرة وقتل هذا الهاجس الذي يهدد أجيالنا ومجتمعنا في وقتنا الحالي وفي المستقبل .

**Unemployment & its Problems Between Theory & Applying  
Field Study in Baghdad City**

Arranged by

Assistant Teacher

Ohood Jabbar Oraira

Department of Social Service

College of Education for Girls

**Abstract**

The unemployment is considered from the most danger problems that our society face them in current time & in the near future , because it makes prodigality for element of human being , particularly age of youth who have ability to work & producing , that resulted in negative effects forecast to dire consequences social and economical dangers . In the same time as will be stated in our explanation in the following in our research , because the unemployment has ability to help to prepare good environment to grow crime , actions of violence that mostly are main cause to decrease living level of majority of citizens & in increasing numbers who became under poverty , the unemployment is economical problem as it is psychological , social , security and political problem

In the light of these developing , the necessity required to adopt limits of strategies to combat unemployment , the reply is taken to treat real causes of represented unemployment by financial & administrative corruption , and non conformity between teaching system & market of labor , and finiteness private sector , lowering rehabilitation & security deterioration , to enable human capital to perform his active role in processes of building and production

The researches & studies have great role in multiple of choices & solutions at specialists in executive & legislative systems of the state to shorten time & road to what these studies & theoretical researches as practical save them of database may be close & touch to reality , that grant it flexibility & more facility to set current & future solutions & strategies to combat unemployment & treat its causes or contracting and decreasing it

## المصادر

- ١- د. خالد توفيق الشمري ، مدخل في علم الاقتصاد ، التحليل الكلي والجزئي ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٨٩ .
- ٢- د. حسن علي حسن ، المجتمع الريفي والحضري ، الإسكندرية ، ١٩٨٩ ، ص ١٧٠ .
- ٣- إنعام سمير محي ، واقع التوزيع الجغرافي للبطالة في العراق ، بحث منشور في مجلة دراسات اقتصادية ، العدد ٢١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ١٢٧ .
- ٤- احمد رمضان وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥٦ .
- ٥- علي لطفي وآخرون ، التحليل الاقتصادي الكلي ، القاهرة ، مكتبة عين الشمس ، ١٩٩٨ ، ص ١١١ .
- ٦- عبد اللطيف عبد الحميد العاني ، د. معن خليل عمر ، المشكلات الاجتماعية ، جامعة بغداد ، ص ٢٣٨
- ٧- د. حسين عبد الحميد احمد رشوان ، المشكلات الاجتماعية ، دراسة في علم الاجتماع التطبيقي ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٧٩ .
- ٨- د. عاصم بن ظاهر عرب ، اقتصاديات العمل ، ( نظرية عامة ) ، مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٩٩٤ ، ص ٣٦ .
- ٩- د. أنتوني غدنز ، علم الاجتماع ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٦٢ .
- ١٠- مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، البطالة في منطقة الاسكو ، الجزء الثاني ، ١٩٩٧ - ١٩٩٨ ، ص ١ .
- ١١- فكري احمد نعمان : النظرية الاقتصادية في الإسلام ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، دار القلم ، ط١ ، ١٩٨٥ ، ص ١١٤ .
- ١٢- حنان عبد الخضر هاشم وآخرون ، البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد الثالث العدد ١٦ ، ٢٠١٠ ، ص ٨٧ .
- ١٣- عبد الجبار عبود ألحلفي ، البطالة في العراق ، مجلة بحوث اقتصادية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، العدد ٤٣-٤٤ ، صيف - خريف ٢٠٠٨ ، ص ١٠٢ .
- ١٤- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٤-٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٨ .
- ١٥- ناصر قاسيمي : خريجو الجامعة وسوق العمل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ١٩٩١-١٩٩٢ ، ص ١٨٠
- ١٦- د. حسن لطيف كاظم الزبيدي ، البطالة في العراق ، المظاهر والآثار وسبل المعالجة ، بحث منشور في مجلة دراسة اقتصادية ، بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٧ .
- ١٧- إبراهيم ، حسناء ناصر ، البطالة وخلق العمل إحدى تحديات الوضع الراهن ، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد ١٩ ، ٢٠٠٩ ، ص ٧١ .

- ١٨- وليد ناجي الحيايى ، دراسة بحثية حول البطالة مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك . كلية الإدارة والاقتصاد ، بدون سنة .
- ١٩- ماهر احمد ، تقليل العمالة ، الدار الجامعية ، مصر- الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ٨١ .
- ٢٠- د. حامد عمار ، التربية العربية وعائدها الإنمائي ، سلسلة كتب المستقبل العربي (١) ، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٣٨٨-٣٨٩ .
- ٢١- يعقوب احمد الشراح ، التربية وأزمة التنمية البشرية ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٣٢-٣٣٣ .
- ٢٢- فاروق شوقي البوهي ، التخطيط التربوي (عملياته -مداخله ) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، بدون سنة ، ص ٥٢-٥٩ .